Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وابحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

الأمير عبد القادر من بناء الدولة الأمة إلى دولة المقاومــة

Prince Abdul Qadir from building the nation state to the state of resistance

يوسف بعيطيـش Baitiche Youcef

أستاذ محاضر قسم "أ" جامعة زيان عاشور الجلفة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

youcef.baitiche@mail.univ-djelfa.dz

يحيى قــط Guat Yahia

طالب دكتوراه المدرسة العليا للأساتذة بوزريعــة

yahia.guat@ensb.dz

مخبر التنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان

Assistent Classe A University Ziane Achour Djelfa faculty of Droit and political science department of political science

Laboratory of democratic development and human rights

المؤلف المراسل: يوسف بعيطيـش Baitiche Youcef

youcef.baitiche@mail.univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام: 27- 12- 2023 **تاريخ القبول : 31- 03 - 2024**

الملخص :

تعتبر مقاربة مسألة الدولة متنوعة بطبيعتها، ويرجع ذلك إلى تنوع زوايا النظر إليها وتنوع واختلاف الأدوات المنهجية الخاصة بدراستها، في هذا الصدد يقول الباحث عبد الإله بلقزيز "البحث في الدولة من منظور علم الاجتماع أو الانثربولوجيا السياسية يختلف حكما عن نظرة المؤرخ إليها وقطعا عن نظرة الباحث في العلوم السياسية وفي القانون على نحو خاص".

على إثر ذلك جاءت تجربة الأمير عبد القادر لمسألة الدولة أو مسألة الحكم كتجربة فريدة وجديدة مغايرة ومختلفة عن النماذج التي عرفت في عصره ، فهي كما سماها بعض المؤرخين "دولة مقاومة".

الكلمات المفتاحية: الأمير عبد القادر، الدولة ، بناء الدولة ، دولة المقاومة.

Abstract:

The state approach issue is naturally considered varied. This due to the variety of angles of view on it and the diversity and different methodological tools for its study. In this regard, the researcher Abdel-Ilah Belkeziz says research on the state from the perspective of sociology or political anthropology is definitively different from the view of the researcher in political science and in law on special way"Prince Abdul Qadir's experience with the issue of the state or the issue of governance came as a unique and new experience, different and different from the models that were known in his era. It is, as some historians have called it, "a state of resistance."

Keywords: Prince Abdul Qadir's, The State, State building , Nation building

مقدمة:

ما من مؤرخ أو باحث في الشأن التاريخي أو السياسي تحدث عن الجزائر في عصورها القديمة أو الحديثة إلا ومر على حقبة الأمير عبد القادر وأشاد ونوه بفضله ومكانته ، حتى غدا هذا الأمير معلما من معالم المغرب العربي .

فلم يُعرف الأمير مجاهدا وأميرا ، أو سياسيا فحسب ولم يظهر للناس زعيما أو إماما أو مصلحا أو صوفيا فحسب ، بل كان يجمع كل خصال العلم المشفوع بالعمل.

ولما تعرضت الجزائر كغيرها من البلدان لمحنة الاستعمار ، وجدت أسرة الأمير نفسها أمام حتمية المشاركة في النضال والمقاومة ، فوجد الأمير نفسه أمام مسؤولية المقاومة من جهة ومسؤولية لا تقل أهمية هي بناء الدولة.

1. **إشكالية البحث:**

الإشكالية التي ينبغي أن نقف عندها من خلال هذا البحث هو محاولة التأصيل النظري بداية لمفهوم الدولة ومن ثم آليات البناء ، ثم نعرج في شكل الدولة النموذجية التي أقامها الأمير .

فما هو شكل ونموذج الدولة التي أسسها الأمير عبد القادر؟

2. **أهداف البحث:**

نهدف ونروم من خلال بحثنا التذكير بنموذج الأمير عبد القادر ، وأن يبقى نموذجه خالدا في الذاكرة العربية والمسلمة خاصة .

3. **المنهجية المتبعة:**

أ. **المنهج التاريخي:** نحاول من خلاله تتبع الفترات التاريخية في مسار حياة الأمير ، أو على الأقل في أحد جوانبها المتعلقة ببناء الدولة.

ب. **المنهج الوصفي التحليلي :** في تحليل شخصية الأمير والظروف التي مرت بها عملية تشكيل الدولة.

4. **التساؤلات:**

- ما هو مفهوم الدولة؟
- ما هي عناصر نجاح الدولة ـ الأمة؟
- ما هي معالم دولة الأمير عبد القادر؟

ولمعالجة هذه التساؤلات والإجابة عن الإشكالية ، نحاول جمع وتوثيق ما أمكن من معلومات من خلال محاور تحويها الخطة التالية:

المبحث الأول: ماهية الدولة ومفهوم بناء الدولة الأمة.

المطلب الأول: في ماهية ومفهوم الدولة.

المطلب الثاني : من بناء الدولة إلى بناء الدولة ـ الأمة .

المبحث الثاني : البناء السياسي والإداري لدولة الأمير.

المطلب الأول: الأمير من النشأة إلى التصوف.

المطلب الثاني: خصائص ومرتكزات الدولة عند الأمير.

المطلب الثالث: التنظيم السياسي والإداري لدولة الأمير.

المبحث الأول: ماهية الدولة ومفهوم بناء الدولة الأمة.

المطلب الأول: في ماهية ومفهوم الدولة.

حظي مفهوم الدولة في أوائل القرن السادس عشر باهتمام أغلب المفكرين الاجتماعيين وقد ظهر لفظ (State) والذي يعني الدولة صاحبة السلطة السياسية والمستقلة عن الأشخاص السياسيين[1]

وهي محاولة لبناء إطار إيستمولوجي حول تعريف الدولة، على أساس وجود اهتمامات مشتركة لباحثي العلوم الاجتماعية بمختلف تخصصاتهم فيما يتعلق بموضوع الدولة[2] ، بالرغم من أن تعريفاتهم للدولة اختلفت وتعددت تبعا لطبيعة تلك الاهتمامات، لذلك فقد طرح علماء القانون، والاجتماع، والسياسة، والتاريخ، والفلسفة، والاقتصاد، وغيرهم، الكثير من التعريفات.

أ. **التعريف السوسيولوجي** : فعلم الاجتماع ينظر إلى الدولة من خلال تفاعلها وتداخلها مع المجتمع وأفراده[3] ، فها هو إميل دوركايم اعتبر الدولة تعبيرا عن السلطة السياسية، بينما نظر إليها ماكس فيبر على أنها ذلك المجتمع الإنساني الذي يستطيع أن يحتكر الاستخدام الشرعي للقوة الفيزيقية داخل إقليم معين4.

ويعرف كابلان ولازويل الدولة بأنها مجموعة إقليمية ذات سيادة، أما **روبرت ماكيفر** (R.Maciver) وبيج بميزان الدولة عن المنظمات الأخرى بأنها تتميز بحق استخدام القوة العليا والقهر.

ب. **التعريف القانوني**: ينظر فقهاء القانون الدستوري للدولة من خلال مصطلح السيادة وما يترتب عليه ، وقد عرفها **دوجي** بأنها جماعة من الناس الإجتماعيين بينهم طبقة

حاكمة والأخرى محكومة، كمفهوم في علم السياسة والقانون العام، ويشير **جارنر** (Garmer) أنها مجموعة من البشر يزيدون أو يقلون عددا، ويشغلون بصفة دائمة مساحة محددة من الأرض، ويكونون مستقلين تماما من السيطرة الخارجية، ولهم حكومة منظمة تدين لها هيبة المواطنين بالطاعة المعتادة[5].

ت. **التعريف السياسي**: يركز على التفاعل السياسي والتأثير الذي يمكنه أن يحدث بين أفراد المجتمع"، فيرى ماكيفر أن الدولة هي بيئة المجتمع السياسية، وجزء من بيئته الاجتماعية ، ووجودها الخاص رهين بوجود نظام اجتماعي أوسع منها، بذلك تعد الدولة البناء السياسي بما لها من عادات وتقاليد، وبما تقيمه من علاقات بين الحكام و المحكومين، وليست مرادفة للحكومة[6].

ويرى **ريموند دوفال** و **روجر بنجامين** أن من أهم المفاهيم المتداولة لاصطلاح الدولة ما يلي:

- الحكومة أي مجموعة القيادات والأفراد الذين يتولون مواقع اتخاذ القرار وسلطاته في النظام السياسي
– نظاما قانونيا مؤسسا أو بيروقراطية عامة أو جهاز إداري ينظر إليه ككلية متجانسة
– الطبقة الحاكمة أو التعبير السياسي عن مصالحها – نظاما معياريا متكاملا للقيم العامة.

أما دراسة **نتل** عن الدولة فتدل على أنها كيان جماعي يستجمع على مستوى القمة مجموعة من الوظائف والهياكل ، بهدف تعميم تطبيقها مثل: عملية الإدارة، التعبير المؤسسي عن السيادة، تحديد الاستقلالية القطاعية، أعمال القانون[7].

ث. **التعريف الفلسفي**: قدم رواده منظور نقدي للتعريفات السابقة، فقد انطلقت من تصور **جورج فردريك هيجل** للدولة كتعبير عن العقل في مواجهة المادة. لم يقبل الاتجاه الماركسي أو المتأثرين بهذا الطرح معتبرين أن الدولة بنمطها القانوني والمؤسسي قد وجدت لخدمة أغراض النمو الرأسمالي وسيطرة الطبقة البورجوازية، فقد تم بناء الدولة الليبيرالية لكي تخدم وتعضد عن طريق القانون أو الحكم وسيطرة الطبقة البورجوازية الأوروبية الصاعدة على المجتمع ككل. وفي هذا الإطار يقول **ميشال مياي** الدولة هي السلطة الرأسية عبر المؤسسات مما يعني بعبارة أخرى أن الدولة ليست الأرض أو المكان و نظام القوانين الإجبارية، ، ووجودها يرتفع إلى مستوى العقل، أن الدولة هنا بالمعنى القوي للكلمة، فكرة ولا واقع لها سوى الواقع المفهومي[8].

أما التعريف الذي نلاحظ شبه اتفاق عليه بين الباحثين في العلوم الاجتماعية والدارسين لموضوع الدولة فهو الذي يعرف الدولة، بأنها مجموعة من الأفراد، يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين[9]، وتسيطر عليهم هيئة منظمة أستقر الناس على تسميتها الحكومة، هذا التعريف بدوره يعكس الأركان الأساسية التي تبنى عليها الدولة .

المطلب الثاني : من بناء الدولة إلى بناء الدولة ـ الأمة .

بعد التعريف بمضمون الدولة نحاول صياغة لمفهوم عملية بناء الدولة (State-Building) ، ذلك أن المفهوم التقليدي الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة، والذي تزامن مع موجة استقلال الدول من نير الاستعمار، كان يراد به إقامة مؤسسات مستقرة، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحرر من التبعية والاستعمار وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية .

إلا أن مفهوم عملية بناء الدولة الذي شاع استخدامه بعد الحرب الباردة، يركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدرا لتهديد الأمن والسلم في العالم، وكذلك على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ومن ثم يتوجب على الأمم المتحدة والدول الديمقراطية الاهتمام بشأن هذه الدول ومساعدتها على إعادة البناء ، وذلك خلال إعادة هندسة سياسية واجتماعية لهذه الدول، تمكنها من تحقيق الاستقرار الداخلي، فهندسة بناء الدولة التي برزت بعد الحرب الباردة، صاحبت انهيار الدولة في مناطق عدة من العالم وانطوى انهيارها على بروز أخطار تهدد الأمن الدولي، وأصبح الحديث عن مصادر الخطر في الدولة الفاشلة والواهنة أكثر منه في الدول القوية أو في بعضها.[10]

بناء على ذلك تباينت التعريفات حول عملية بناء الدولة نظرا لتداخل مرتكزاتها من جهة واختلاف السياق الزماني والمكاني الذي برزت فيه العملية من جهة أخرى، لكن يمكن التركيز على أهم التعريفات النظرية التي تصلب في غائيات عملية بناء الدولة بما يخدم الدراسة، ومن ثم يمكن عرض تعريفات عملية بناء الدولة، حيث يعرف **فرانسيس فوكوياما** (Fuku yama Francis) عملية بناء الدولة بأنها : "

تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والإكتفاء الذاتي ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراته[11].

وهذا المفهوم يحيل إلى عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية منبثقة من الواقع، للقيام بالوظائف الأساسية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء والتزام ومشاركة وتوزيع، وتجسير الفجوة بين الحاكم والمحكومين، وصولا إلى تحقيق الإستقرار السياسي[12].

ويعرف **تشارلز تيني** (Charles Tilly) عام 1975 بناء الدولة على أنها: "عملية إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة[13].

و هي بهذا المعنى عملية بناء شرعية مؤسسات الدولة وقدرتها على تقديم ومنح الخدمات الأساسية لمواطنيها : الأمن، والعدالة، وسيادة القانون فضلاً عن التعليم والصحة التي تلبي جميعها تطلعات المواطنين. لكن هذه القدرة تظل نسبية وتختلف من دولة إلى أخرى، بل وتختلف في الدولة نفسها من حقبة إلى أخرى . وهذا ما يبرز جليا في تباين مستويات قدرات الدول على حفظ الأمن وانجاز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتمثيل المواطنين.

وعليه يتضح من خلال ما سبق، أن عملية بناء الدولة (State-building processes) تتميز بمجموعة من الخصائص، على أنها:[14]

- ✓ عملية (processes) أو تطور فعملية بناء الدولة ليست مرحلة (Stage) أو درجة بمعنى أن التغيير يشير إلى مجموعة من التغيرات التي تحدث في هيكل ووظائف الأبنية السياسية ، والتفاعلات المرتبطة بها. مع ملاحظة أن النظر إلى عملية بناء الدولة لا يعني بالضرورة رفض فكرة وجود مراحل في إطار هذه العملة.
- ✓ عملية بناء الدولة مفهوم دينامي أي أنها لا تعرف نقطة تنتهي عندها، فهي تقتضي وجود استمرارية دائمة من طرف الهياكل السياسية، بهدف تطوير النظام السياسي لملائمة ذاته وأبنيته مع الظروف والتغيرات الجديدة.
- ✓ عملية بناء الدولة مفهوم نسبي كونها تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة، وذلك أن بناء الدولة كعملية لا تتم في فراغ ولكنها ضمن إطار تاريخي وحضاري وثقافي.
- ✓ عملية بناء الدولة مفهوم محايد من حيث دلالته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه النظام العام (السياسي والاجتماعي)، فالدراسة العلمية والموضوعية لعملية بناء الدولة لا تكون بالافتراض أنها عملية حتمية سواء من حيث حدوثها أو سرعتها أو نتائجها، بل هذا ما يحدده الإطار التاريخي والمجتمعي للعملية داخليا وخارجيا.

ومن يقرأ التاريخ السياسي لأوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر)، والفكر والفلسفة السياسيين فيها خلال تلك الفترة، يقف على وجوه من التطور والانتظام والمأسسة شهدها المجال الأوروبي قبل الثورة الفرنسية وقبل الوحدات القومية، لكن أيا من تلك الدول الصغرى لم يكن ينظر إليه أحد، لا من الحكام ولا من المحكومين، بوصفه نهاية مطاف السياسة، ولا القسمة الجغرافية - السياسية العادلة أو المنصفة[15].

وبهذا النمط من القيام والكينونة نكون أمام التطابق بين السياسي والاجتماعي كما يقول عبد الإله بلقزيز، وبين الدولة والأمة بالتالي نحن أمام نموذج الدولة ـ الأمة.

لابد من الإشارة إلى أن مفهوم الدولة- الأمة -Etat-Nation لم يتبلور إلا من خلال تطور مفهوم الدولة في حد ذاته ، وإبراز كل الإشكاليات المرتبطة به ، وهكذا فقد شهد مفهوم الدولة في الغرب تطورا من خلال عدة مقاربات ، خاصة في علمي الاجتماع و السياسية[16].

إن ما يميز الشعب و المجتمع عن الأمة هو أن هذه الأخيرة تتضمن فكرة الإجتماع السياسي أو الدولة، بمعنى آخر أن الأمة تفترض الدولة والعكس صحيح، و لذلك يقول جورج بيردو Georges Burdeau " يشترط في حلم المستقبل الذي تندرج فيه المشاريع الجماعية (يقصد الأمة) إطارا سياسيا على مقياسه.. إن الأمة تستدعي الدولة." و يقول فوكو: " إن ما يحدد الأمة...هو علاقتها بالدولة." غير أن المشكلة التي تطرح في هذا الإطار هي التي تتعلق بنوعية العلاقة بين هذين الشكلين اي: أيهما أسبق في الوجود؟ هل الأمة هي التي كانت سببا في وجود الدولة أم أنها ليست إلا نتيجة لتطور سياسي قامت به الدولة في مراحل مختلفة لتوطيد دعامتها على أرض الواقع ؟.[17]

ووفقا لذلك شهدت عملية بناء الدولة - الأمة في أوروبا إعادة تنظيم شبه شامل للمجال السياسي من جهة واستبدال شبه كامل لكل أشكال الحكم الاستبدادي من جهة أخرى، مما

يعني أن مشروع بناء الدولة - الأمة يقتضي تماثل بين الدولة والمجتمع الأجل انجاز الهوية الوطنية .[18]

إذ أن استيعاب أفراد المجتمع بمختلف انتماءاتهم الفكرية والعرقية والدينية في مؤسسات الدولة كفيل بأن يترجم التعايش بتلاحم واندماج بين مكونات المجتمع المختلفة، ومن ثم بناء هوية وطنية جامعة وتقتضي عملية الاستيعاب المؤسسي بدورها مأسسة للسلطة بكل أركانها ومستوياتها وهيئاتها إذ إن هيكلة هذه المأسسة ضمن إطار دستوري ينزع نحو فصل الولاية عن الشخص القائم بها بما يعني إقامة مؤسسات ثابتة مستقرة ومستمرة، وهو ما ينعكس على إقامة السلم القيمي في المجتمع ومن ثم انسيابية حركة المجتمع في علاقته مع الدولة من ناحية، وقدرة الأخيرة على التغلغل في جسد المجتمع من ناحية أخرى، وبذلك تغدو الدولة صورة جامعة للمجتمع الذي بدوره يغدو وصفة معبرة عن الدولة[19].

فكثير من الباحثين يعتقدون أن الأمة أسبق في الوجود على الدولة، على اعتبار أن الشعب أي الأمة يوجد أولا ثم يسعى إلى الانتظام و الاستقرار في شكل سياسي أي في دولة ، في حين يرى آخرون أن الدولة هي التي كانت الفاعل الأساسي و الوحيد في بعث الشعور القومي الذي ستكون الأمة نتيجة له ، و يستند كلا الفريقين المتنازعين لتدعيم رأيهما إلى المعطيات التاريخية التي كانت العامل الرئيسي في نشأة وتطور الدولة الأمة، " إن الفرق بين هذين الطريقين - يقول **يورغان هابرماس** J. Habermas ، يعكسه الفاعلون الذين كانوا في كل مناسبة وراء تشكل الدولة أو الأمة، فقد كان من جهة فقهاء القانون، الدبلوماسيون و العسكريون المنتمون للأركان العامة لملك ما، الذين خلقوا مؤسسة دولتية عقلانية، و كان من جهة أخرى كتاب ومؤرخون، و في العموم علماء و مثقفون هم الذين هيئوا، بالدعاية لصالح أمة قائمة على الثقافة، وحدة الدولة." إن نقطة الجدل الأساسية بين هؤلاء و أولئك كانت - و لازالت - الاختلاف في ضبط تصور الأمة و تحديد الشروط الضرورية التي كانت سببا في وجودها وتطورها[20].

تؤكد هذه المقاربة إذن على أسبقية الأمة على الدولة من حيث الوجود، بل إنها ترجع وجود الدولة إلى رغبة أفراد الأمة في الانتظام في شكل سياسي ، و عن هذا التصور تم النظر إلى الانتماء القومي نظرة يحددها حق الدم الذي ينزع إلى اعتبار الأفراد غير المنتمين عرقيا و ثقافيا إلى المجموعة الأم، كمواطنين من الدرجة الثانية.

وقد كان لهذه النظرة دور كبير في بعث الشعور القومي عند الألمان و الإيطاليين غداة الوحدة. بل يمكن القول أن هذه النظرة لم تكن إلا لعبة سياسية لجأ إليها منظروا الوحدة آنذاك بغرض توحيد الدويلات المنقسمة و المتنازعة السلطة فيما بينها خاصة في ألمانيا و إيطاليا تحت راية قومية واحدة و منه بناء دولة موحدة.[21]

فبالإضافة إلى الشروط الموضوعية السابقة للانتماء، **يعتقد رينان** أن هناك شرطا أساسيا يتعلق بالرغبة في الانتماء و في العيش معا، أي اختيار الأفراد الحر في التعايش مجتمعين و حقهم في تقرير مصيرهم السياسي بكل حرية. و يختلف هذا التصور " المدني " للأمة عن التصور " الإثني " السابق في كونه ينظر إلى الأمة على أنها جماعة سياسية بالدرجة الأولى يرتبط أعضاؤها بروابط قانونية باعتبارهم، قبل كل انتماء، " مواطنين " بغض النظر عن كل تمييز قائم على الأصل أو الدين أو الثقافة أو التاريخ. و تظهر الدولة في هذا المنظور كعامل أساسي في تكوين الأمة من خلال توفير شروط الاندماج الاجتماعي للأفراد من جميع الأصول و لمختلف الفئات ، بل إن عمل الدولة يرتكز في هذا الإطار، على التعبئة السياسية للأفراد المنتمين لها و المختلفين بعضهم عن بعض من حيث الأصول و الثقافات من أجل خلق تكامل ثقافي بينهم. هو يناط بالأمة، دائما لنفس هذا الغرض، القيام بهذا الدور الإدماجي. فقد كانت الفكرة القومية مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية كما في فرنسا بعد الثورة، نتيجة عمل سياسي الهدف منه بناء و تقوية الهوية الجماعية ، بحيث نشأ لدى المواطنين شكل جديد من الهوية الجماعية فوق الولاءات العائلية و القبلية[22].

لذلك يؤكد **هابرماس** بأن هذا البناء الرمزي للشعب هو وحده الذي كان ضامنا لتحول الدولة الحديثة لمفهوم الدولة ـ الأمة ، بهذا المعنى نشأ مفهوم جديد للمواطنة لا يتعلق بالجنس بقدر ما يتعلق بالجنسية داخل الدولة بالتالي التمتع بالحقوق السياسية[23].

المبحث الثاني : البناء السياسي والإداري لدولة الأمير.

المطلب الأول: الأمير من النشأة إلى التصوف.

هو عبد القادر بن محيي الدين بن مصطفى بن محمد بن مختار بن عبد القادر بن أحمد المختار بن عبد القادر بن

أحمد المشهور بابن خده بن محمد بن عبد القوي بن علي بن أحمد بن عبد القوي بن خالد بن يوسف بن أحمد بن بشار بن محمد بن مسعود بن طاووس بن يعقوب بن عبد القوي بن أحمد بن محمد بن إدريس الأصغر ابن إدريس الأكبر بن عبد الله المحصن بن حسن المثنى بن حسن السبط بن علي بن أبي طالب وأمه فاطمة الزهراء بنت سيد الوجود محمد رسول الله ρ.[24]

ولد الأمير عبد القادر بمدينة **قيطنة*** بنواحي معسكر يوم الجمعة في الثالث والعشرين رجب سنة اثنين وعشرين ومائتين وألف للهجرة (1122) الموافق لـ: 6 سبتمبر عام 1807 ، وقد أجمع على هذا التاريخ معظم الذين أرخو حديثا وقديما لحياته[25].

كانت أسرة الأمير عبد القادر تعتز بامتداد حلقاتها إلى هذا المعدن الشريف ففي القرن الثامن هاجر إدريس بن عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المغرب، هاربة من بطش العباسيين، وأنشأ دولة الأدارسة وعاصمتها فاس، ودام حكمها حتى النصف الثاني من القرن الثاني عشر وبعد أن سكنت بعض سلالات العائلة الكبيرة الأندلس انتقل أحد أجداده عبد القوي الأول في نهاية القرن الخامس عشر بعد سقوطها عام 1492م وأستقر بقلعة بني حماد قرب سطيف[26].

سافر سنة 1821 إلى وهران ، وأكمل دراسته وبرع في مختلف العلوم حتى فاق أقرانه بالأدب والتوحيد والفقه والحكمة العقلية. وكان يحفظ أكثر صحيح البخاري. كما كان له ولع بالفروسية والسلاح لا يهملهما، فصار عالم فاضلا، وفارسا مدربا، وجمع بين السيف والقلم[27].

وفي سنة 1241هـ قصد مكة المكرمة مع والده فمشيا برأ إلى تونس أولا ثم ركبا البحر إلى الإسكندرية، فالسويس فجدة وبعد أداء فريضة الحج توجها إلى دمشق وبقيا فيها مدة، فأخذ هو الطريقة النقشبندية على الشيخ **خالد النقشبندي** ، ومنها رحل إلى بغداد فأخذ الطريقة القادرية على الشيخ محمود الكيلاني ، ثم رجع إلى دمشق، ومنها ارتحل إلى مكة المكرمة مع والده فاديا فريضة الحج مرة أخرى، ورجعا عن طريق البر إلى بلدهما سنة 1243 هـ.

وقد أتاحت هذه المرحلة المشرقية للأمير فرصة الاطلاع على أوضاع البلاد العربية، وسير حياتها في الحكم والإدارة ومختلف الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية، وشهد نهضة مصر الحديثة، والتطورات العصرية التي أدخلها محمد علي باشا إليه ا؛ مما سيدفعه عندما سيتولى إمارة البلاد أن يبني دولة على هذه الأسس نفسها.[28]

وقد تمكن الأمير في هذه الرحلة العلمية وتلك السياحة الدينية، من تحصيل كثير من المعارف والعلوم القديمة والحديثة، فقد تمكن فضلا عن إحاطته بكثير من العلوم الدينية كالحديث والتفسير وعلوم التصوف والأصول وعلم الكلام من قراءة كتب الفلسفة كرسائل إخوان الصفاء ، وأعمال أفلاطون و فيثاغورس وكتب أرسطو وابن سينا، وغيرهما بالإضافة إلى تعمقه بالقراءة والممارسة لمؤلفات الصوفي الكبير" محي الدين ابن عربي "الذي سيتأثر به إلى حد بعيد في تصوفه[29].

وقد كانت له عدة لقاءات ومناظرات مع مختلف الشخصيات السياسية والعسكرية خاصة الأوروبية منها، مكنته مع مجموعة من الرحلات من الاقتراب من التقنيات الحديثة التي عرفتها أوروبا في القرن التاسع عشر والتعرف عليها عن قرب ، إلى جانب حضوره الكثير من الأحداث المهمة والتطورات العصرية التي أدخلها محمد علي باشا إلى مصر و تدشين قناة السويس بمصر ....[30]

وبعد غياب دام قرابة عامين حل بقريتهما" القيطنة "بعد أن أتاحت هذه الرحلة المشرقية للأمير فرصة الاطلاع على أوضاع البلاد العربية، وسير حياتها في الحكم والإدارة ومختلف الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية.

كما أتاحت له هذه الرحلة فرصة التعرف على تطور الوضع السياسي للعالم الإسلامي آنذاك ، فأضاف إلى رصيده العلمي معارف جديدة واسعة واطلع على أنظمة الحياة المختلفة في المشرق الإسلامي وأنظمة الحكم فيها ، وطراز المعيشة في المدن ، فعاد إلى وطنه مشبعا بقيم وتكوين بما يتناسب وبيئته وحاجته، وهو ما سيكون له الأثر البالغ في إرساء دعائم دولته فيما بعد التي سيرسخ فيها البعد العربي الإسلامي[31].

المطلب الثاني: خصائص ومرتكزات الدولة عند الأمير.

تيقن الأمير عبد القادر من أن فساد النظم السياسية والإدارية هو السر الذي أدى إلى انهيار الدولة العثمانية عموما والجزائر العثمانية خصوصا ، ومعها فساد العلاقات الاجتماعية بين الحاكم والمحكوم.، وأن نهاية هذا الفساد لن يتأتى إلا بتغيير العلاقات التي سادت قديما[32].

في تلك الفترة اهتمت السلطة العثمانية في سياستها الاقتصادية المنتهجة القائمة على جباية الضرائب دون مراعاة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، فكان همها الوحيد تحصيل الضرائب ، وفرض قانونها على القبائل باستعمال القوة العسكرية وهذا باستخدامها لبعض القبائل القوية على حساب القبائل الضعيفة[33].

و قد عرفت البلاد عدة انتفاضات شعبية ، كانت سببا في غياب الأمن والاستقرار وفقدت الجزائر هيبتها ومكانتها على المستويين الداخلي والخارجي، وهو ما جعلها عرضة للأطماع الاستعمارية التي انتهت باحتلالها من طرف فرنسا سنة 1830، فانتهى نظام الحكم العثماني بالجزائر وانتهت معه كل معالم الدولة الجزائرية.[34]

فالاحتلال الفرنسي للجزائر ومنذ البداية اتخذ سياسة استعمارية واضحة للقضاء على الشخصية الجزائرية بكل مقوماتها الثقافية والأخلاقية والسياسية، وترتب من شدة تطبيق السياسة الاستيطانية تدمير كل شيء وقامت الإدارة الاستعمارية فعليا بتطبيق سياسة للقضاء على الشخصية الدينية والثقافية للمجتمع الجزائري، وذلك باتباعها أساليب مختلفة قلصت من عدد المساجد واستولت على الأوقاف الإسلامية وقضت على دورها بمراسيم مختلفة أمرت بالاستيلاء عليها حينا، وأعطت الحاكم العام حق التصرف في الأملاك الدينية بالتأجير و الكراء حينا آخر".[35]

في هذه الأجواء المضطربة تكون الجزائر قد عرفت ظهور قيادة جزائرية جديدة على مسرح الأحداث رأت في أنه لا يمكن مواجهة الفرنسيين إلا بواسطة مشروع مجتمع أو مشروع دولة قائم بذاته، وتكمن هذه القيادة في الأمير عبد القادر الذي سعى بكل ما في وسعه لبناء دولة جزائرية حديثة تمكنت من فرض هيبتها ومكانتها على المستويين الداخلي والخارجي رغم ظروف الحرب التي أحاطت بها[36].

يقول **تشرشل** في كتابه حياة الأمير عبد القادر "إن عبد القادر هو تجسيد لفكرة ومبدأ عاطفة دينية عظيمة، وهي في الجزائر العاطفة السياسية الوحيدة التي توحد السكان ، وقد تمثل هذا المبدأ في الجهاد ، الذي كان له نفس الوقع لمبدأ الشرعية قديما بيننا".[37]

وعلى هذا الأساس فقد قامت دولة الأمير عبد القادر على مجموعة من الأسس استطاعت من خلالها التميز عما كانت تقوم عليه الدولة العربية الإسلامية في وقته ، ومن بين هذه الأسس والمرتكزات ما يلي:

أ. البيعة :

البيعة التي أقرها الأمير عبد القادر كانت بمثابة عقد اجتماعي وسياسي يتضمن بعض الحقوق والواجبات بين الحاكم والمجتمع على أساس حركة حديثة في مسار التاريخ الجزائري والإسلامي، و مثلت نقطة فصل مع الماضي في انتخاب رئيس دولة جزائرية من أبناء الشعب الجزائري دون أي عضو خارجي و حرروا صك البيعة وهو توثيق شرعي لميلاد دولة جزائرية حديثة، أصبح فيه الولاء للشعب وليس لأقليات تتحكم في السلطة فمشروع البيعة هو مشروع اجتماعي حضاري لم يسبق لأي دولة عربية أو إسلامية أن انتهجته[38].

فمبايعة الأمير عبد القادر أحيت المنهاج الإسلامي الراشدي في اختيار الحاكم وتنصيبه، وقد انحرف عن هذا المنهاج الكثير ممن تولوا الحكم بعد الخلفاء الراشدين حيث صاروا يعمدون إلى القوة في الاستيلاء على السلطة وهذا ما أدى إلى ظهور الدويلات بعد ضعف الخلافة الإسلامية في المشرق والمغرب الإسلاميين فالمبايعة نموذج إسلامي شرعي وفق مبدأ الشورى كمبدأ أساسي تم تطبيقه وفق نموذج إسلامي سليم في قيادة الحكم، وتمت مبايعة الأمير عبد القادر في أصعب الظروف التي عرفتها الجزائر مما يجعل ولايته بيعة شرعية من أجل فرض الجهاد ضد قوات الاحتلال الفرنسي .[39]

ب. البعد الصوفي في فكره:

فقد أكد الأمير أهمية تعلم الطريقة الصوفية والتمكن من علوم المتصوفة لكي يتمكن المريد من الوصول إلى درجة الإخلاص، الذي لا يتسنى إدراكه دون علم التصوف إلا برحمة منه تعالى، فهو يؤكد كغيره من المتصوفة مقولة : "من عرف نفسه فقد عرف ربه[40]".

فقد بدت عليه إرهاصات التصوف منذ الصغر. يقول عن مرحلة صباه : **"** كنُتُ مغرما بمطالعة كتب القوم (يقصد الصوفية)منذ الصبا، غير سالك طريقهم، فكنت أثناء المطالعة أعثر على كلمات تصدر من سادات القوم وأكابرهم يقف شعري وتنقبض نفسي منها، مع إيماني بكلامهم على مرادهم لأني على يقين من آدابهم الكاملة وأخلاقهم الفاضلة..." وقد برزت مرحلة النضج في المجال الصوفي أثناء

منفاه وسجنه في فرنسا، ثم نمت وتطورت عندما استقر في الشام بدمشق لاحقا.

وهو الدور الذي قام به الأمير عندما جعل من الطريقة القادرية أشهر طريقة في الجزائر عند قيادته للمقاومة.، فقد كان متأثرا بكبار مشايخ العرفان كمحي الدين بن عربي وابن الفارض وغيرهما، وقد تجلى هذا في كتاباته وأشعاره[41].

ج. ربطه بين العلم والعمل:

كان إدراك الأمير بأن قيمة العلم والثقافة في بناء الإنسان سوف يكون له شأن في بناء صرح الدولة التي كمان ينادي بها أهمية كبرى من العناية والاهتمام وبذل كل ما في وسعه لنشر العلم والمعرفة بكل فروعها في أوساط رعيته وخاصة الشباب منهم ، ولم يكن ليتهيأ له تحقيق هذا الأمل السامي إلا بالعمل والاستعداد الجيد لتهيئة الظروف المناسبة، وقد بلغ من احترام الأمير للعلم وأهله " أن أعفى طلبة العلم من الانخراط في سلك الجندية ليتفرغوا لطلب العلموكثيرا ما روت كتب التاريخ التي تناولت سيرته من أنه كان يباشر بنفسه إلقاء الدروس المختلفة في شتى العلوم وهو في حالة حرب ونزال، وبقيت هذه الصفة ملازمة له حتى آخر أيامه.[42]

د. البعد الديني لمقاومة الأمير:

اعتمد الأمير عبد القادر وآمن بأن الدين هو العنصر الوحيد القادر على إعطاء الفعل و التصرف الإنساني كالمقاومة أبعادها الحقيقية، و اتجاهاتها الصحيحة والمقبولة ، لهذا استمد الأمير شرعية القيادة من جميع المؤمنين الذين اعتبروه ، فتحول الجهاد بالنسبة له جزءًا لا يتجزأ من الإيمان القوي.[43]

كان أثناء الجهاد ضد المحتل الأجنبي يفرض على نفسه نظاما صارما ، فساعات نومه قليلة ، وكثيرا ما كان يقرأ القرآن ويختمه واقفا في الليل ، من جهة أخرى وجه جهده لإنشاء نظام قوي في البلاد يمكنه من مقاومة الفرنسيين[44].

المطلب الثالث: التنظيم السياسي والإداري لدولة الأمير.

في هذه الفترة كانت أوروبا تعيش أعلى مراتب الحضارة والنهضة الصناعية بل وقد كان الأمير أول من تفطن للظاهرة الصناعية في أوربا ، وقد تعلق الأمير عبد القادر في القرن 19م بالتجديد والإصلاح في الجزائر - تجديد الجيش والإدارة والحياة الصناعية والتعليمية، ولكن هذا التجديد اصطدم بأوضاع الحرب والتي لم تترك له مجالا لإنجاز مشروعه العظيم، فقد استجاب الأمير لضغط الحضارة الأوربية في عدة مجالات، دون التضحية بمقدساته.[45]

تعلقه الشديد بالمبادئ الإسلامية لم يمنعه من الاطلاع وتفهُم روح العصر الحديث فقد شاهد محمد علي في بناء دولة مصر الحديثة، وأعجب به وأدرك سر تفوق الغرب الأوروبي، وإذا كان محمد علي يمثل الاستبداد المستنير، وكان مفهومه يقوم على أن وجود الدولة يعني وجود الأمة، فإن عبد القادر قد عمل في آن واحد على تكوين الأمة والدولة معا ثم إن محمد علي كان يعمل في بلد اعتاد أفراده على وجود الدولة واعتادوا على تدخلها في حياتهم، بحيث كان عدم وجود الدولة ظاهرة شاذة وخطرة، بينما كانت الجزائر قد اعتادت منذ القديم حياة المجتمعات المستقلة وغياب الدولة[46] .

وبعد انعقاد البيعة الثانية لعبد القادر بن محيي الدين في 13 رمضان 1248هـ ما يوافق 04 فبراير 1833، وقد جاء في الوثيقة التي قام بتحريرها العالم محمود بن حوا المجاهري: " لما انقرضت الحكومة الجزائرية من سائر المغرب الأوسط واستولى العدو على مدينة الجزائر ومدينة وهران، وطمحت نفسه العاتية إلى الاستيلاء على السهول والجبال، والفدافد والتلال ، وصار الناس في هرج ومرج وحيص بيص ... قام من وفقهم الله الهداية من رؤساء القبائل وكبرائها وصناديدها وزعمائها فتفاوضوا في نصب إمام يبايعونه على الكتاب والسنة ، وبهذا استقر الوضع واستتب الأمر لعبد القادر بن محيي الدين أميرًا للجهاد وإمامًا حاكما لمن بايعوه على السمع والطاعة، ولم يلبث أن بدأ في بناء أساسات الدولة الجديدة، وانجاز ما يدعم هياكلها وبنيانها، وهذا ما سنراه فيما سيأتي[47]:

كانت فترة السلام القصيرة التي أعقبت **معاهدة التافنة*** بمثابة فرصة للأمير عبد القادر بأن يضع اللبنات الأولى لدولته ، فأنشأ تنظيماً إدارياً محكماً يقوم على نظام (المقاطعات)، يتولى فيه كل مقاطعة خليفة عنه وتكون تحت تصرفه مجموعة من الأغوات، كل آغا يتصرف بدوره في عدة قياد، ولكل قائد مساعدون يعتبرون نوابه ويكلف كل واحد منهم فرقة تتوزع على بعض الدواوير ويكون على كل دوار شيخ، على أن يكون هؤلاء الموظفون على اختلاف درجاتهم

ذوي صلاحيات إدارية وقت السلم وواجبات عسكرية وقتالية أثناء الحرب[48].

وعلى هذا الأساس قامت دولة الأمير على أسس دستورية وفق نظام الشورى الديمقراطي ووفق ركائز رئيسية أهمها:

أ. **حكومة مركزية فدرالية:**

كان الأمير يرى أن تنظيم الجبهة الداخلية وتوطيدها هما الأساس الأول الذي ينبغي أن تقوم عليه حرب التحرير وكان هدفه قبول التفاوض والتساهل مع العدو وكسب الوقت لاستكمال أسباب هذا التنظيم وكان الأمير دائم الحرص على إبعاد الطابع الفردي عن سلطته بإشراك ممثلين عن العلماء والأشراف ورؤساء القبائل[49].

وهي الفكرة التي أشار إليها الدكتور فوزي أو صديق بأن النظام السياسي الجزائري عبر مراحله المختلفة أي منذ عهد الأمير عبد القادر وصولا لدستور سنة 1989، كان نظاما رئاسيا رغم اختلاف الميكانيزمات في تسيير كل مرحلة. لقد أخذ الأمير عبد القادر بعد تأسيسه للدولة وفق نظام الشورى الديمقراطي بفكرة التعاون المتبادل بين كل سلطة من السلطات الثلاث مع تفوق السلطة التنفيذية على باقي السلطات الأخرى، الشيء الحاصل في الديمقراطيات الحالية رغم ما تدعيه - ظاهريا - من أنها تقوم على الفصل المطلق أو المرن بين السلطات[50] .

وقد تميزت دولة الأمير بعدة خصائص جعلت منها دولة فدرالية موحدة بأتم معنى الكلمة أهمها:[51]

- ✓ رغم اختلاف التقاليد فالنظام يخاطب جماعة متجانسة وطنيا.
- ✓ التركيز الشديد للسلطات في يد الأمير عبد القادر، الذي استمد شرعيته من البيعة الأولى والثانية والتي هي بمثابة تفويض شعبي.
- ✓ السيادة التي حضي بها الأمير من خلال معاهدة التافنة والتي من خلالها استطاع نشر سيادته على ثلثي الجزائر.

ب. هيئة تنفيذية تقوم على مبايعة شرعية:

يقول الدكتور بيتور علال أن الأمير عبد القادر قام بتأسيس الدولة الجزائرية على أساس الشرعية الشعبية حيث تمت له البيعة من قبل م أغلب شيوخ القبائل بأغريس بيعة شرعية بالمصافحة كبيعة الخلفاء رضي الله عنه، فقبلها واقسم على المصحف أن يقيم العدل فيهم ويطبق كتاب الله وسنة رسوله، وهذا أمر مهم جدا لأنها أول دولة حديثة تقوم على البيعة الشرعية[52].

إن التوجه العام لسكان منطقة الغرب الجزائري كان في اتجاه مبايعة الأمير عبد القادر الذي رفض الاحتلال الفرنسي، وبذلك كانت سلطته مبنية على شرعية شعبية.

وفي 21 نوفمبر 1832 عقد اجتماع في سهل غريس ضم أعيان قبائل معسكر لمفاتحة الشيخ محي الدين في شأن الإمارة، وتحت ضغط المجتمعين لقبول الإمارة قال محي الدين لهم " إن الحكم يقتضي استعمال القوة بغلظة وسفك الدماء ، ولما امتنع عن قبول الإمارة طالبوه بأن يكون ابنه عبد القادر أميرا عليهم فقبل بذلك واجتمع علماء المنطقة وزعماؤها وخيموا تحت شجرة الدردارة، جاء محي الدين وذويه وجلس عبد القادر تحت الشجرة، فقام والده فبايعه على السمع والطاعة وبايعه الباقون وفق ما تقتضيه الشريعة الإسلامية.[53]

وبتاريخ 04 فيفري 1833 جاءت الوفود للمبايعة العامة أو البيعة الثانية ووافقوا على الوثيقة التي حررها العالم **محمود بن حوى المجاهري** ، واستقر الوضع للأمير عبد القادر ، وبالتالي يمكن اعتبار هذه الطريقة أكبر دليل ان هذه الدولة هي الدولة الإسلامية الوحيدة في ذلك الوقت التي انبثقت عن إرادة شعبية وبيعة شرعية وقانتون ديمقراطي.[54]

ج. تأسيس جيش نظامي:

أدرك الأمير أن المواجهة في الميدان العسكري، لن تتم إلا بإحداث جيش نظامي مواظب تحت نفقة الدولة، وبعد مشاورة مجلسه أصدر بلاغا إلى المواطنين جاء فيه : ". ليبلغ الشاهد الغائب أنه صدر أمر مولانا ناصر الدين عبد القادر بن محي الدين بتجنيد الأجناد وتنظيم العساكر في البلاد كافة فمن أراد أن يدخل تحت اللواء المحمدي ويشمله هذا النظام فليسارع إلى الإمارة (مدينة معسكر) لتسجيل اسمه في الدفاتر الأميرية". [55]

فاستجابت له قبائل المنطقة الغربية والجهة الوسطى، والتف حوله الجميع بالطاعة فكون منهم جيشا نظاميا.

وقد كان لتلك الخطوة أثر مدني وثقافي حاسم تجاوزت به البلاد - وبصورة محسوسة كثيرا من العقد التي كانت تميز نظرة الأهالي إلى الدولة وإلى الرموز السلطانية، بما فيها العسكر ، فالروح الفروسية التي حكمت الوجدان الأهلي على

مدى القرون ظلت ترى في العسكري فردا مأمورا مسخرا لخدمة السلطان مسلوب لسيادة[56].

وكان عليه بعد ذلك أن يحدد الأسس العامة لأعماله القتالية التي تتناسب مع الطبيعة الجيواستراتيجية للإقليم فكانت الحرب ضد فرنسا ليست مع محاربة نظام وترسيب بل هجوم وإقدام ، ولعل ابلغ تعبير عن قوة الأمير عبد القادر هو ما قاله الماريشال **بيجو** أكبر أعداء الأمير إذ قال : "هل تعرفون أين تكمن قوة عبد القادر ؟ إنها فى عدم إمكان العثور عليه ، إنها فى مسحة الأرض ، إنها فئ حرارة شمس إفريقيا ، إنها في انعدام الماء ، إنها فى حياة الترحال بين العرب ، هنا تكمن قوته ، ولا بد من القضاء عليه وبدون هذا فإنكم لن تحصلوا على طائل".[57]

د. التنظيم الإداري لدولة الأمير:

تعتبر فترة حكم الأمير فترة حكم الشرفاء (أحفاد الرسولρ) ، وهي الفترة التي وضعت حدا لعصر الفوضى الذي خلفه الحكم العثماني في تلك الفترة ، الفترة القصيرة التي حكم فيها الأمير لم تسمح له بإجراء إصلاحات مماثلة لتلك التي قام بها باشا مصر ، أو السلاطين العثمانيون ، أو حتى بايات تونس، فقد كان يقود جيشه شخصيًا في القتال في نفس الوقت الذي يدير فيه إدارة دولته الوليدة. [58]

فلا شك أن عبد القادر عند الزيارة التي قادته إلى مصر في رحلة الحج التي دامت عامين زار من خلالها الحجاز والشام ، قد تأثر بتجربة محمد علي في مصر، وكما يقول الدكتور **صلاح العقاد** فقد « شهد في مصر النهضة الحديثة والتطورات العصرية التي أدخلها إليه محمد علي باشا في جميع مرافق البلاد، فأدرك قيمة هذه الحضارة الحديثة، وارتسمت خطوطها العريضة في ذهنه ، وهذا ما سيفعله عندما سيتولى إمارة البلاد في المرحلة الثانية من حياته إذ سيحاول أن يبني دولته على هذه الأسس نفسها.[59]

قَسَم الأمير هذه المقاطعات إلى دوائر ووضع على كل منها آغا ، وكل دائرة تضم قبائل عديدة تتفرع إلى بطون وعشائر ويحكم القبيلة قائد والعشيرة يحكمها شيخ ، ويقوم المشايخ برفع القضايا والمشكلات التي تقع الى القواد، وهم يرفعونها إلى الأغوات ومنهم ترفع إلى الخلفاء، ثم تعرض على الحضرة الأميرية، وفي وقت الحرب يصبح هؤلاء الرؤساء قادة عسكريون، فيجمع كل منهم جماعة من عشيرته ويقودها الى الحرب . وكان الأمير عبد القادر يحرص عند تجميعه للقبائل على ما بينها من روابط، وعلى ما يربطها ببيئتها المقيمة فوقها من روابط جغرافية وتاريخية[60].

وقد كان الأمير يُقصي جميع العمال الذين كانوا في عهد الدولة الجزائرية التركية . واختار لحكم البلاد ذوي العفة والنزاهة الذين اشتهروا بالحزم والعزم ، والعلم والصلاح ، وحسن السياسة . جاعلا أمامهم مصلحة البلاد العليا فوق كل شيء ، وبهذا ساد الأمن والاطمئنان في عهده وعم الاستقرار.[61]

وقد ضمت الدولة الناشئة بقيادة الأمير عبد القادر في أول أمرها مقاطعتين رئيسيتين، الأولى مقاطعة الشرق ومقرها مدينة معسكر ، وقسّمت إلى سبع نواح تولى إدارتها مصطفى أحمد بن التهامي ابن عم الأمير عبد القادر، والثانية مقاطعة الغرب ومقرها مدينة تلمسان وقسّمت إلى خمس نواح عين محمد البوحميدي الولهاصي خليفة عليها.[62]

وبعد أن اتسعت رفعة دولة الأمير تم تقسيمها إلى ثمان مقاطعات على أساس فيدرالي ، من بينها :

مقاطعة تلمسان: الخليفة عليها : محمد البوحميدي الولهاصي. مقرها تلمسان ، ومرفأها رشقون.

مقاطعة معسكر: عاصمتها معسكر ومرفأها أرزيو و خليفتها محمد بن فريحة المهاجي.

بالإضافة إلى مقاطعة التيطري ، وملیانة ومجانة ، والزيبان ، وبرج حمزة ، ومقاطعة الصحراء الغربية.

إن اللامركزية الإدارية التي طبقها الامير في تنظيم البلاد إلى مقاطعات ، لم تكن تنقص في شيء من سلطة الأمير لأن كل الإداريين من الخلفاء إلى الشيوخ، كانوا يعطون أوامرهم بتفويض حكم، وهو ما كان يمنح هذا النظام مرونة كبيرة[63].

خلاصة واستنتاجاتك

عرفت الجزائر خلال أواخر سقوط الدولة العثمانية و بدابات الاستعمار ظهور قيادة جزائرية جديدة على مسرح الأحداث رأت في أنه لا يمكن مواجهة الفرنسيين إلا بواسطة مشروع مجتمع أو مشروع دولة قائم بذاته، وقد سعى بكل ما في وسعه لبناء دولة جزائرية حديثة تمكنت من فرض هيبتها ومكانتها على المستويين الداخلي والخارجي.

فمن خلال هذه الدراسة نصل إلى الاستنتاجات التالية:

- كثير من الباحثين يعتقدون أن الأمة أسبق في الوجود على الدولة، على اعتبار أن الشعب أي الأمة يوجد أولا ثم يسعى إلى الانتظام و الاستقرار في شكل سياسي أي في دولة.
- في حين يرى آخرون أن الدولة هي التي كانت الفاعل الأساسي و الوحيد في بعث الشعور القومي الذي ستكون الأمة نتيجة له ،
- نظام البيعة الذي أقره الأمير عبد القادر كان بمثابة عقد اجتماعي وسياسي يتضمن حقوق وواجبات بين الحاكم والشعب على أساس تجديدي وحركة حديثة في مسار التاريخ الجزائري والإسلامي عموما.
- كان النظام السياسي الجزائري عبر مراحله المختلفة أي منذ عهد الأمير عبد القادر وصولا لدستور سنة 1989، كان نظاما رئاسيا رغم اختلاف الميكانيزمات في تسيير كل مرحلة.
- تميزت الدولة الأميرية بعدة خصائص جعلت منها بالفعل دولة فدرالية موحدة.
- تعتبر فترة حكم الأمير فترة حكم الشرفاء ، وهي الفترة التي وضعت حدا لعصر الفوضى الذي خلفه الحكم العثماني في تلك الفترة.
- استمد الأمير شرعية القيادة من مرتكز ديني روحي فأصبحت المقاومة والجهاد جزءا لا يتجزأ من مرتكزات بناء الأمة على هذا الأساس.

الهوامش والمراجع:

[1] سرية صالح حسين التاغري، **العولمة والدولة الوطنية**، دار الكتب الوطنية،بنغازي، 2007، ص- ص. 37-42.

[2] عبد العزيز ركح، **ما بعد الدولة – الأمة عند يورغن هابرماس**، ط.1 ، ، منشورات الإختلاف،الجزائر، 2011، ص. 23.

[3] عبد العالي ديلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة، 2004، ص. 58 .

[4] بوتومورو، **تمهيد في علم الاجتماع**، تر. محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، ط.5، القاهرة: 1981، ص.216 .

[5] عبد العالي ديلة، **مرجع سابق**، ص. 58 .

[6] مولود زايد الطبيب، **علم الاجتماع السياسي**، ط 1، منشورات جامعة السابع من أبريل، الزاوية: 2007، ص .113.

[7] عبد العالي ديلة، **مرجع سابق**، ص 61-62.

[8] ميشال مياي، **دولة القانون: مقدمة في نقد القانون الدستوري**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص.26.

[9] مولود زايد الطبيب، **مرجع سابق**، ص.114 .

[10] Béatrice Pouligny, "**State Building et Sécurité International**,"Critique International, n° 28 Juillet – Septembre 2005, p—p69 — 119 .

[11] فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة النظام العالمى و مشكلة الحكم و الإدارة فى القرن الحادي و العشرين**، تر. مجاب الإمام، الرياض: العبيكان للنشر، 2007، ص ص 11 – 34.

[12] شنا فائق جميل، **مستقل العراق بين بناء الدولة و محاولات التقسيم** ، مذكرة ماجيستير، كلية القانون والسياسية قسم العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2010، ص 8.

[13] Mohammed Ayoob, "**The Security Predicament Of The Third World State**, "In Job, Brian (ed.) National Security Of Third World States, Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1992 p.68 .

[14] بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات** ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص25-26.

[15] عبد الإله بلقزيز ، **الدولة والسلطة والشرعية** ، منتدى المعارف ، ط1 ، بيروت 2013،ص105

[16] جان جاك شوفالييه- **تاريخ الفكر السياسي** ، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع-الطبعة الثانية 1993،ص63.

[17] عبد العزيز ركح ، **ما بعد الدولة .الأمة** ، مرجع سبق ذكره، ص45.

[18] وليد سالم محمد ، **مأسسة السلطة وبناء الدولة .الأمة (حالة العراق)** ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان، 2014 ،ص9.

[19] نفس المرجع ، ص10.

[20] عبد العزيز ركح ، **مرجع سبق ذكره** ، ص46.

[21] Philippe Braud. **Sociologie politique**,(Alger :édit casbah, 2004). p 119

[22] عبد العزيز ركح ، **المرجع السابق** ، ص51.

[23] Jürgen Habermas ,**L'intégration républicain.Essai de théorie politique**. Trad, Rainer Rochlitz. (Paris:Edit Fayard.1998.p70

[24] علي محمد محمد الصلابي، **كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر الجزائري**، ج1 ، دار المعرفة ، بيروت ، 2015، ص352.

[*] القيطنة: اسم مشتق من القطن لأن أهلها قاطنون ليسوا بأهل عمود وتقع على مشارف واد الحمام، حاليا تابعة لدائرة تابعة لولاية معسكر تقع على بعد 30 كلم من معسكر (ينظر

[25] بركات محمد مراد، **الأمير عبد القادر المجاهد الصوفي** ، الصدر لخدمات الطباعة، مصر، 1990، ص8.

[26] علي محمد محمد الصلابي ، **مرجع سابق** ، ص351.

[27] نزار أباظة ، **عبد القادر الجزائري العالم المجاهد** ، دار الفكر ، دمشق ،1994 ، ص10.

[28] بركات محمد مراد ، **مرجع سابق**، ص11.

[29] نفس المرجع ، ص12.

[30] عبد الوهاب بلغراس ، **الحدث التاريخي في اللحظة الصوفية من خلال تجربة الأمير عبد القادر** ، أطروحة دكتوراه في الفلسفة ، قسم الفلسفة ، جامعة وهران ، 2011/2010، ص 111.

[31] فريدة قاسي، **الدولة في فكر الأمير عبد القادر (1830 1847)** ، منشورات بونة للبحوث والدراسات ، عنابة ، 2012، ص60.

[32] **نفس المرجع ، ص98.**

[33] سلاماني عبد القادر ، **محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر: الموقف الدولي من الاحتلال الفرنسي للجزائر** ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة اولى ماستر تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة بشار ، 2021/2020 ، ص81.

[34] قاصري محمد السعيد ، مفهوم هيبة الدولة الجزائرية في فكر الأمير عبد القادر ومظاهرها 1832-1843 ، **مجلة المعيار** ، العدد 21 ، ج1 ، أفريل 2010 ، ص9.

[35] ابراهيم مهديد ، القطاع **الوهراني ما بين 1850 و1919 دراسة حول المجتمع الجزائري الثقافة والهوية الوطنية** ، منشورات دار الأديب ، وهران ، 2006 ، ص16 ـ17 .

[36] قاصري محمد السعيد ، **مرجع سابق** ، ص9.

[37] تشرشل هنري شارل ، **حياة الأمير عبد القادر**، ترجمة: أبو القاسم سعد الله ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1974 ، ص248.

[38] عبد القادر سلاماني ، بيعة الأمير عبد القادر حيثياتها ومرجعياتها القانونية والشرعية ، **مجلة الشهاب** ، مجلد4 ، عدد2 ، جوان 2018 ، ص297 .

[39] نفس المرجع ، ص294.

[40] هواري حمادي ،أبعاد التصوف عند الأمير عبد القادر ، **الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية** ، العددان 5 و6 ، جوان 2015/2014 ، ص108.

[41] عبد الباسط دردور ، **التصوف والطرق الصوفية في الجزائر** ، مطبوعة ، قسم أصول الدين، شعبة العقيدة ، جامعة باتنة، ب. س. ن ، ص 248. 292.

[42] بن السبع عبد الرزاق ، **الأمير عبد القادر الجزائري وأدبه** ، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري ، الكويت ، 2000، ص27.

[43] عائشة بن ساعد ، **البعد الروحي لمقاومة الأمير عبد القادر** ، رسالة ماجستر ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2004/2003، ص 266.

[44] جمال الغيطان ، الأمير عبد القادر الجزائري : البطولة بعين فرنسا، **مجلة العربي** ، العدد:297 ، أوت ، 1983 ، ص76 .

[45] دوحــة عبد القادر ، طبيعة النظام السياسي للدولة الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر ، **الحوار المتوسطي** ، المجلد العاشر، العدد2 ، جوان 2019 ، ص273 .

[46] فريدة قاسي، الدولة في فكر الأمير عبد القادر (1830 1847) ، **مرجع سابق** ، ص100.

[47] عبد الهادي حسين ، الإدارة في دولة الامير عبد القادر ، الإستراتيجية والانجازات (1830 ـ 1847) ، **مجلة القرطاس** ، العدد السابع، جانفي 2018 ، ص164.

* معاهدة التافنة 30مايو1837 هي معاهدة جرت بين الأمير عبد القادر والجنرال توماس روبير بوجو من الجيش الفرنسي بعد تعرض الأخير لخسائر فادحة بسبب المقاومة الجزائرية .المعاهدة نصت على أن يعترف الأمير عبد القادر بالسيادة الإمبراطورية الفرنسية في أفريقيا. ومقابل ذلك تنازلت فرنسا عن ما يقرب من ثلثي الجزائر لإمارة الجزائر ولايات (وهران، القليعة والمدية وتلمسان والجزائر).

[48] ناصر الدين سعيدوني ، **عصر الأمير عبد القادر الجزائري** ، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود الباحثين للإبداع الشعري ، الكويت ، 2000، ص213.

[49] علي محمد الصلابي ، **سيرة الأمير عبد القادر قائد رباني ومجاهدي إسلامي** ، دار المعرفة ، بيروت ، 2015 ، ص128.

[50] دوحــة عبد القادر ، **مرجع سابق** ، ص275.

[51] فريدة قاسي ، **مرجع سابق** ، ص108

[52] علال بيتور ، مبايعة الأمير عبد القادر: السياق والمآلات ، مبايعة الأمير عبد القادر الجزائري: حيثياتها ومرجعياتها القانونية ، **ندوة تاريخية** ، 26 نوفمبر 2022، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر54 ، الجزائر ، 2022.

[53] عبد القادر سلاماني ، بيعة الأمير عبد القادر حيثياتها ومرجعياتها القانونية والشرعية ، **مرجع سابق** ، ص292.

[54] دوحــة عبد القادر ، طبيعة النظام السياسي للدولة الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر ، **مرجع سابق**، ص276.

[55] ابراهيم ساسي ، **روح الأمير عبد القادر عبر المقاومة الجزائرية** ، دار هومه للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2011 ، ص25.

[56] عشراتي سليمان، **الأمير عبد القادر السياسي قراءة في فرادة الرمز والريـادة** ، ط1، دار القدس العربي للنشر والتوزيع ، وهران،2011،ص160.

[57] دهنية عطا الله ، نضال الأمير عبد القادر ضد الاحتلال الفرنسي ، **مجلـة التاريـخ**، عدد خاص (الذكرى المئوية لوفاة الأمير عبد القادر 1883ـ1983) ، النصف الأول من 1983 ، الجزائر ، ص21.

[58] Jacques Fremeaux , Ab-el-Kader, chef de guerre (1832-1847) **,Revue historique des armées**; **France-Italie** , n°250 , 2008, pp. 100-107

[59] أحمد درويش ، **في صحبة الأميرين أبي فراس الحمداني وعبد القادر الجزائري** ، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري ، الكويت ، 2000 ، ص153.

[60] بسام العسلي ، **الأمير عبد القادر الجزائري** ، دار النفائس ، بيروت ، 1986 ، ص38.

[61] يحي بوعزيز، **الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري** ، الدار العربية للكتاب ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، تونس ، 1983 ، ص87.

[62] عبد الهادي حسين ، **مرجع سابق** ، ص165.

[63] نفس المرجع ، ص166.